

Distr.: General
5 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الاستشاري الأنغليكاني، ورابطة النساء البرسبيتيرات في
آوتياورا (نيوزيلندا)، ومنظمة نساء الكنيسة المتحدات، والكنيسة المشيخية في
الولايات المتحدة الأمريكية، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، والمجلس
الكهنوتي العالمي لكنائس المسيح المتحدة، والمجلس العام للكنيسة الميثودية
الموحدة للكهنوت العالمي، والاتحاد العالمي لنساء الكنائس الميثودية والموحدة،
 واتحاد الطلاب المسيحي العالمي، وجمعية الشابات المسيحية العالمية، وهي
منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180113 160113 12-62947X (A)



بيان

ائتلاف المرأة المسكونية هو ائتلاف يضم منظمات غير حكومية مسيحية. ونحن نعارض العنف ضد المرأة والفتاة بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك الأعمال البدنية أو الاقتصادية أو الجنسية أو النفسية. ويُمارس العنف في حالات مستقرة وفي حالات الصراع، وفي المجالين العام والخاص، ويؤثر على الصحة العقلية لأفراد الأسر ورفاههم وتترتب عليه تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتحملها الدول.

ونحن ندعم المرأة والفتاة كشريكة على قدم المساواة للرجل والفتى. وندرك مسؤوليتنا وقدرتنا بشأن منع العنف عن طريق التعليم وتحسين الرفاه الاجتماعي الاقتصادي للأسر والأفراد. ونرحب بالضحايا ونقدم لهم الرعاية، ونوفر لهم مجتمعات آمنة تستقبلهم بالترحاب، ونقدم برامج لدعمهم ونسدي المشورة لهم، ونلبي احتياجاتهم الأساسية، ونبلغ عن الانتهاكات والعنف، ونعمل في إطار المجتمعات المحلية للدعوة إلى التغيير.

ونقدم بكل احترام ثلاث قضايا مع توصياتنا من أجل التصدي بفعالية للعنف ضد المرأة والفتاة:

يشكل العنف الثقافي والهيكلي والاقتصادي العوامل الأساسية التي يجب معالجتها. وتدرك المرأة المسكونية أن جميع أشكال العنف تقوم على أساس أسباب جذرية ثقافية وهيكلية واقتصادية. وتؤدي الاختلالات الهيكلية إلى الحط من الكرامة الكاملة للمرأة والفتاة وضعفعتها وزيادة التمييز بين الجنسين وخطر العنف الموجه ضدّهما.

وتحدد القيم والممارسات الثقافية أدوار المرأة والرجل في المجتمع ودرجات قبول التمييز والخضوع والتفوق. وقد يعني قبول التمييز في بعض الثقافات عدم الاعتراف به علنا. وتقع النساء والفتيات ضحايا أيضا لممارسات تقليدية مقبولة ثقافيا تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهن. وتغرس المجتمعات في العديد من البلدان بذور العنف ضد النساء والفتيات بتصويرهن كأدوات وسلع جنسية، وعن طريق التقليل من قيمتهن، وبتمجيد ثقافة العنف بشكل عام، وعدم الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة والفتاة.

ويؤدي القبول الثقافي للتمييز إلى التمييز الهيكلي، الذي يوجد بموجبه تحيز ضد المرأة والفتاة داخل الهياكل الاجتماعية الأساسية. ويعني عدم وجود تمثيل للمرأة في القيادات والحكم عدم قدرة المرأة على أن تمثل نفسها واحتياجاتها بفعالية. وتعتمد حكومات عديدة تشريعات وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، إلا أنها تفشل في تنفيذها. ونحن ندرك أن تنفيذها يتسم بأهمية خاصة عندما تُرتكب أعمال العنف سرا. ويجب أن تعمل الدول بنشاط

كي تكفل قيام نظم إنفاذ القانون والنظم القضائية بمنع العنف ضد المرأة والفتاة ومعاقبة مرتكبيه.

ويمنع التمييز الاقتصادي المرأة من المساهمة مساهمة كاملة كقوة اقتصادية. وعلى الرغم من مساهمتها بالمهارات والنتاج الاقتصادي لأسرتها ومجتمعاتها المحلية، كثيرا ما لا يُعترف بمساهماتها وتوضع عراقيل أمام مشاركتها في الاقتصادات المحلية والإقليمية والدولية. وفي كثير من المجتمعات، تعمل المرأة بلا أجر أو تتلقى أجرا لا يتساوى مع أجر الرجل عن العمل المتساوي. وتفتقر المرأة إلى الاستقرار المالي وتؤثر تبعيتها المالية للرجل على قدرتها على إعالة أسرهما ويجعلها ذلك عرضة للعنف. وكثيرا ما يعرض هذا العنف الاقتصادي المرأة لخطر أشكال من العنف البدني، تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العنف الأسري والاتجار بالبشر والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف.

ويشكل التعليم جزءا حيويا من عملية التغيير، خاصة التغيير المجتمعي. ويجب أن يشمل التعليم الرجال والفتيان جنبا إلى جنب مع النساء والفتيات.

ويتسم التعليم لجميع أفراد المجتمع بأهمية أساسية في منع العنف. ويشمل هذا المساواة في الحصول على التعليم للفتيات والفتيان، والنساء والرجال، والتنشئة الاجتماعية من خلال التعليم فيما يتعلق بالسلوك المناسب بين الإناث والذكور.

وفي حين يُعتبر التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان، تشير التقارير إلى استمرار ارتفاع معدلات الأمية، لا سيما في صفوف النساء والفتيات الريفيات. ويؤدي عدم إمكانية الحصول على التعليم إلى عرقلة قدرة النساء والفتيات على ممارسة أنشطة إنتاجية ومدة للدخل لأسرهن ويمثل شكلا من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

ويشكل التعليم عاملا رئيسيا لتعلم حقوق الإنسان لكل فرد - وهي الحقوق التي تدعو إلى الاحترام والمساواة في المعاملة والكرامة. ومن المهم تثقيف المرأة بشأن حقوقها، كي تتمكن من التعبير عن نفسها. ونحن ندرك بصورة خاصة أنه كثيرا ما يُعتبر العنف ضد المرأة والفتاة "قضية تخص المرأة"، إلا أنها في الواقع قضية مجتمعية. ومن أجل معالجة جذور العنف القائم على نوع الجنس، يجب على جميع قطاعات المجتمع أن تعمل معا.

ويجب أن نولي اهتماما خاصا لاحتياجات سكان الريف والأقليات وتحسين إمكانية حصولهم على الموارد والخدمات.

وكثيرا ما يواجه سكان الريف والأقليات داخل الدول صعوبات خاصة في التصدي للعنف بسبب عزلتهم الجغرافية وعلاقتهم المعزولة عن مواقع ومراكز السلطة. ويؤثر هذا على قدرتها على الحصول على الموارد والخدمات، مثل التعليم والمعلومات.

وكثيرا ما ينسى أو يتجاهل ذوو السلطة احتياجات سكان الريف والأقليات، وفي سيناريو أسوأ الافتراضات يستغل ذوو السلطة أفراد سكان الريف والأقليات. وكثيرا ما تُنقل الأقليات وسكان المناطق النائية جغرافيا من المراكز التي توجد فيها موارد وخدمات، مثل المدارس والمراكز المجتمعية والملاجئ والعيادات والمستشفيات وأقسام الشرطة والمحاكم ومراكز الاحتجاز. وقد تؤدي هذه العزلة إلى الإحساس بالاستبعاد والرغبة في العودة إلى العنف. وقد تؤدي أيضا إلى شعور الأفراد بأنه لن يتم ضبطهم مما يشجعهم على الخروج على القانون.

وقد تربط القوالب النمطية الثقافية بعض السكان بالعنف، لدرجة أن يُعتبر هذا سلوكا عاديا ومن ثم لا يُتخذ أي إجراء للتدخل في هذا الشأن. وقد تحول مسائل الاختصاص القانوني، كما في حالة بعض جماعات الشعوب الأصلية، دون تمكّن رجال إنفاذ القانون من مقاضاة الجناة.

لجميع الأفراد، بصرف النظر عن نوع جنسهم أو عرقهم أو مكان إقامتهم داخل دولة ما، الحق في الحصول على الموارد والخدمات الأساسية، مثل الأطعمة الغذائية والمياه والتعليم والنقل والرعاية الطبية والمعلومات. ومن شأن وضع ودعم برامج تدعم هذه الحقوق، خاصة لنساء وفتيات الريف والأقليات، أن يعزز المجتمعات المحلية ويدعم رفاه جميع الأفراد.

وإدراكا للدور الأساسي الذي تضطلع به الحكومات في معالجة القضايا التي حددناها، نحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- ١ - المشاركة مع المجتمع المدني في القيام بحملات توعية وتنقيف بشأن التمييز بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس بجميع أشكاله.
- ٢ - الاعتراف بمساهمات المرأة وتعزيز المساواة للمرأة كصانعة قرارات نشطة وعلى قدم المساواة.
- ٣ - معارضة جميع أشكال القبولية النمطية والتمييز والقمع والعنف القائمة على نوع الجنس.
- ٤ - القضاء على الممارسات الثقافية التي تديم العنف ضد المرأة والفتاة.

- ٥ - تقليص الفجوات في المساواة السياسية والتمثيل السياسي والعمل من أجل زيادة إشراك المرأة في صنع القرارات والقيادات والتمثيل في هياكل الحكم.
- ٦ - وضع وإنفاذ قوانين تضمن للمرأة الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.
- ٧ - زيادة فرص حصول المرأة والفتاة على التعليم، خاصة لسكان الريف والأقليات، كي يتسنى للنساء والفتيات المساهمة بكامل إمكاناتهن ومهاراتهن في مجتمعاتهن، وزيادة ثقتهن بأنفسهن ومساعدتهن على التصدي على نحو أفضل للتحديات الناشئة عن الصلة بشركات يهيمن عليها الذكور.
- ٨ - توفير التدريب لرجال الشرطة والمختصين الطبيين والمعلمين ومديري المدارس وغيرهم ممن قد يلتقون ضحايا العنف للتعرف على هذا العنف، وتقديم التعليم بشأن القوانين المحلية والوطنية، وجعل الإبلاغ عن الانتهاكات إلزامياً.
- ٩ - زيادة تمويل برامج مساعدة الضحايا التي تعالج بصورة خاصة احتياجات سكان الريف والأقليات.
- ١٠ - العمل من أجل تعليم وإتاحة إمدادات الصحة الإنجابية بصورة كاملة، بما في ذلك وسائل منع الحمل، والوقاية من الأمراض، وتنظيم الأسرة.
- ١١ - القضاء على اختناقات النقل التي تحول دون حصول المرأة في المناطق الريفية على الموارد الأساسية التي ستمكّنها من المشاركة في الاقتصادات المحلية والإقليمية والدولية.
- ١٢ - تدريب موظفي إنفاذ القانون فيما يتعلق بانتشار العنف الأسري، خاصة في أوساط السكان الأصليين والأقليات والفقراء، والاستجابة الحادة المناسبة للتقارير بشأن ارتكابه.
- ١٣ - زيادة فرص الحصول على المعلومات وإنفاذ القانون ونظم المحاكم والأدوية والأغذية والمياه والتعليم والخدمات الأخرى في المناطق الريفية والمعزولة.